"البيان الختامي
لبعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الكويت
بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣[١] "

ترجمة موجزة

أعدّت بعثة صندوق النقد الدولي في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣ بيانًا في ختام زيارتها لدولة الكويت[٢] يتضمّن الاستنتاجات الأولية لتقرير سيُعَد في وقتٍ لاحق لمناقشته من قِبَل المجلس التنفيذي للصندوق في إطار المشاورات الدورية مع دولة الكويت لعام ٢٠١٣ بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق. ويتناول البيان الختامي ثلاثة محاور رئيسية، يستعرض **المحور الأول** التطورات الاقتصادية الراهنة في دولة الكويت، ويتناول **المحور الثاني** توقّعات البعثة بشأن أداء الاقتصاد الكويتي في عام ٢٠١٣ والمخاطر التي تواجه تلك التوقعات، في حين يستعرض **المحور الأخير** تحديات السياسات والأولويات. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان.

المقدمة

استفادت دولة الكويت من الأسعار المرتفعة للنفط في تحقيق فوائض مالية كبيرة في الموازنة العامة والحساب الجاري. وكان للتطورات السياسية المحلية مؤخرًا تأثير معاكس على أوضاع المالية العامة والأوضاع الاقتصادية في الدولة، حيث تأخر تنفيذ الخطة الإنمائية للسنوات ٢٠١١/١٠-٢٠١٤/١٣ والبرنامج الاستثماري للحكومة، وقوَّضت الزيادات الكبيرة في الأجور والمرتبات في القطاع العام جهود الحكومة لتشجيع المواطنين الكويتيين للانضمام للعمل في القطاع الخاص.

---

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع الدول الأعضاء تتم على أساس دوري. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسئولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرًا يُشكل أساسًا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

[٢] قامت بعثة صندوق النقد الدولي بزيارة دولة الكويت خلال الفترة من ١٠ – ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣، وذلك بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣.

وترى البعثة أن الاتفاق على وضع الخطة الإنمائية على الطريق الصحيح، والعمل على تحسين بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري، وتعزيز النمو في القطاعات غير النفطية، تُعتبَر أمورًا حيوية. وعلى المدى الطويل، ينبغي أن يكون الهدف هو السعي لتنويع الاقتصاد الكويتي وخلق فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص، وهناك مجموعة من العوامل تُساهم في دعم تلك الأهداف ومنها، بناء رأس المال البشري، وتحسين كفاءة الإدارة العامة، وإزالة عوائق البنية التحتية المادية والقانونية.

وترى البعثة أن الوضع المالي للبنوك المحلية قوي والنظام المصرفي مُراقَب بشكلٍ جيد (Well-Regulated) من قِبَل بنك الكويت المركزي. وتواصل شركات الاستثمار المحلية تقليص المديونية وإعادة الهيكلة (Deleveraging & Restructuring).

كما ترى البعثة أن بناء إطار سياسة مالية عامة قوي (Fiscal Policy Framework)، وتوفير قدر أكبر من الاستقلالية الوظيفية والمؤسساتية لبنك الكويت المركزي، ووضع إطار أكثر رسمية للسياسة التحوطية الكلية (Macro-prudential) سوف يُساهم في تعزيز الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي.

أولاً – التطورات الاقتصادية الراهنة في دولة الكويت

- يشير البيان الختامي إلى تعافي أداء القطاعات غير النفطية خلال عام ٢٠١٢ مدفوعًا بنمو الاستهلاك، ويُقدَّر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٦,٢% (١١,٧% للقطاع النفطي، و٢,٢% للقطاعات غير النفطية) في عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٦,٣% (١٤,٢% للقطاع النفطي، و٠,٩% للقطاعات غير النفطية) في عام ٢٠١١، وذلك بعد ثلاث سنوات من النمو السلبي (٢٠٠٨–٢٠١٠) لمجموع الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية، في حين استمر القطاع النفطي بتحقيق نمو قوي خلال عام ٢٠١٢، حيث وصلت معدلات إنتاج النفط في دولة الكويت للطاقة القصوى. وأشار البيان إلى أن معدل التضخم السنوي في دولة الكويت شهد تباطؤًا ليصل إلى نحو ٣,٢% في عام ٢٠١٢ مقابل نحو ٤,٩% في عام ٢٠١١. هذا، وبلغ معدل التضخم نحو ٣% في يونيو ٢٠١٣ مقابل نفس الشهر من العام السابق.

- يُشير البيان إلى أنه وبالرغم من زيادة الإنفاق الجاري إلاّ أن الموازنة العامة للدولة تُحقق فوائض مالية مرتفعة وصلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ إلى نحو ٣٣% مدعومة بارتفاع أسعار النفط وكميات الإنتاج. ويُشير البيان إلى ارتفاع الإنفاق العام بنحو ١٣% في عام ٢٠١٢، وذلك بسبب زيادة الحكومة للمرتبات والأجور بنحو ٢٥% في إبريل ٢٠١٢، في حين بقي الإنفاق العام الرأسمالي الفعلي دون مستوى اعتمادات الموازنة مع تعطّل تنفيذ المشاريع الاستثمارية نتيجة حالة عدم اليقين السياسي. وأشار البيان إلى أنه وبفضل الإيرادات النفطية حقق الحساب الجاري الخارجي لدولة الكويت فائضًا في عام ٢٠١٢ بنحو ٤٣% من الناتج المحلي الإجمالي.

- يُشير البيان إلى بقاء السياسة النقدية في دولة الكويت موائمة (Accommodative) مع تحقيق نمو في الائتمان المصرفي. وفي هذا الصدد، أشار البيان إلى قرار بنك الكويت المركزي في أكتوبر ٢٠١٢ بشأن تخفيض سعر الخصم ليصل إلى ٢%، والذي ترتب عليه تراجع أسعار الفائدة على كلٍّ من الودائع والقروض. وأضاف البيان أن الائتمان المصرفي المحلي شهد نموًا سنويًا بنحو ٦,٢% في نهاية يونيو ٢٠١٣ مدعومًا بالنمو القوي في القروض الشخصية.

ثانيًا – توقعات أداء الاقتصاد الكويتي في عام ٢٠١٣ والمخاطر المرتبطة بتلك التوقعات

- تتوقع بعثة صندوق النقد الدولي في بيانها الختامي **تحسّن أداء الاقتصاد الكويتي** خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بشكلٍ معتدل ليصل إلى نحو ٣% لعام ٢٠١٣ مدفوعًا بمواصلة نمو الاستهلاك المحلي نتيجة زيادة المرتبات والأجور في عام ٢٠١٢ من جهة، وتوقع زيادة الإنفاق الرأسمالي الحكومي من جهةٍ أخرى. كما تتوقّع بعثة الصندوق أن يكون معدل التضخم المحلي مستقرًا (Stable) ليصل إلى نحو ٣% و٣,٥% خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على الترتيب. وأكّدت البعثة على استمرار دولة الكويت تحقيق فوائض مالية كبيرة في الموازنة العامة والحساب الجاري لتصل نسبتهما إلى نحو ٢٧% و٣٩% من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب. كما تتوقع بعثة الصندوق أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية نموًا بنحو ٤,٤% في عام ٢٠١٤ مدعومًا بالإنفاق الرأسمالي الحكومي.

- على المدى المتوسط، تتوقع بعثة الصندوق تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية ليصل إلى نحو ٥%، وزيادة معتدلة في كميات إنتاج النفط ستدعم النمو الاقتصادي لدولة الكويت، وسيُساهم ذلك بارتفاع طفيف في معدلات التضخم المحلي. وأشار البيان إلى أن الفوائض المالية في الموازنة العامة والحساب الجاري ستأخذ في الانحسار إذا استمر مسار النمو الحالي في الإنفاق الجاري.

- يشير البيان الختامي إلى أن تحقق توقعات البعثة للنمو الاقتصادي في الأجل المتوسط يتطلب من الحكومة ومجلس الأمة التوصل إلى اتفاق سياسي دائم لوضع خطة التنمية والإصلاحات الهيكلية على المسار الصحيح. وأضاف البيان أن حالة عدم اليقين السياسي الممتدة تؤثر سلبًا على أجواء الثقة ومناخ الاستثمار، وتؤدي إلى انخفاض النمو في القطاعات غير النفطية عن توقعات البعثة.

- على صعيد **المخاطر الخارجية لتوقعات البعثة لأداء الاقتصاد الكويتي**، أشار البيان إلى زيادة صعوبة ظروف الاقتصاد العالمي، بما في ذلك تراجع النمو في دول الأسواق الناشئة وانعكاسات ذلك على الطلب العالمي للنفط، وبالتالي على أسعاره. وأضاف البيان أن دولة الكويت لديها مصدات مالية كبيرة (large Fiscal Buffers) تُمكّنها من امتصاص أثر الانخفاض في أسعار النفط العالمية على المدى المتوسط. وفي هذا الصدد، يُشير البيان إلى أن سعر برميل النفط التعادلي[٣] (Fiscal Breakeven Oil Prices) قد ارتفع ليصل إلى نحو ٧٠ دولارًا للبرميل في السنة المالية ٢٠١٤/١٣ (باستبعاد الدخل من الاستثمار)، وهو سعر لا يزال متدن نسبيًا بالمقارنة مع أسعار النفط الحالية. ونتيجةً للزيادات الحادة مؤخرًا في المصروفات الجارية وهي في معظمها التزامات يصعب التراجع عنها، إضافةً إلى محدودية الإيرادات غير النفطية، تقدر بعثة الصندوق أن تتجاوز جملة المصروفات العامة قيمة الإيرادات النفطية (عند معدلات إنتاج ٢,٩٨ مليون برميل) في السنة المالية ٢٠١٨/١٧ بما يرفع درجة المخاطر التي قد تنجم عن انخفاض متواصل لأسعار النفط.

- يُشير البيان إلى أن هناك بعض الظروف التي قد تزيد التعرض (Vulnerabilities) ومخاطر السوق والائتمان التي تواجهها البنوك المحلية والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتتمثّل

---

[٣] سعر برميل النفط التعادلي يُمثّل سعر برميل النفط اللازم لموازنة الموازنة العامة عند مستويات الانفاق الحالية.

بمخاطر تشدد الظروف المالية العالمية بسبب التراجع عن برنامج التيسير الكمي (Quantitative Easing-QE)، وعودة التوتر المالي في منطقة اليورو. ويُشير البيان إلى أن تلك المخاطر سوف تدفع شركات الاستثمار المحلية لمزيد من خفض المديونية (Deleveraging)، وستدفع البنوك المحلية لمزيد من التحفظ تجاه المخاطر (Risk Aversion). ويُشير البيان إلى أن البنوك المحلية لديها انكشافات (Exposure) مباشرة على قطاع العقار (تُشكّل نحو ٢٠% من إجمالي محفظة القروض لدى البنوك المحلية في يونيو ٢٠١٣)، بالإضافة إلى الرهون العقارية والأسهم. ولكن البنوك المحلية تتمتع بمعدلات رسملة كافية وسيولة وفيرة تجعلها قادرة على أن تتحمل صدمات لسيناريوهات كلية قاسية (Severe Macro-Scenarios).

ثالثًا – تحديات السياسات والأولويات

أ – مزيج السياسات الاقتصادية الكلية وتعزيز النمو في القطاعات غير النفطية

- يشير البيان إلى أن الأداء الاقتصادية لدولة الكويت أقل من أقرانه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فمن ناحية الاستثمار العام للناتج المحلي الإجمالي، جاءت دولة الكويت بنسبة تقل عن المتوسط المسجَّل لدول المجلس، ويعود ذلك لتأخّر تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية. إلى جانب ذلك، سجلت دولة الكويت مراكز أقل من دول أخرى في المجلس في مؤشرات التنافسية العالمية ومؤشرات سهولة الأعمال.

- ترى بعثة الصندوق أن تحسين تنفيذ الاستثمارات العامة للنهوض بمشاريع البنية التحتية المادية والاجتماعية سيدعم برنامج النمو في القطاعات غير النفطية. وأشارت البعثة إلى أن المركز المالي لدولة الكويت قوي ويوفر مساحة للحكومة لزيادة الإنفاق الرأسمالي. وأكّدت البعثة على الحاجة لاحتواء الإنفاق الجاري وبشكلٍ خاص فاتورة الأجور والمرتبات، وذلك لتوفير مصدات مالية (Fiscal Buffers) في حالة تعرض أسعار النفط للهبوط، ولمواصلة التوفير توخّيًا للعدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

- أكدت البعثة على أهمية كفاءة وجودة الإنفاق العام، وأن تعطي الحكومة الأولوية للمشاريع التي تعزز النمو الاقتصادي، وأشارت إلى أهمية وضع إطار للتنسيق بين الجهات المسئولة عن تنفيذ مشاريع البنية التحتية لضمان التنفيذ في الوقت المناسب.

- على المدى المتوسط والطويل، أكّد البيان على أهمية الاستمرار في الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الثروة النفطية. وتُشير تحليلات البعثة إلى أن توازنات المالية العامة لا تتّسق مع متطلبات الإنصاف بين الأجيال (Intergenerational Equity) إذا استمر الإنفاق العام على مساره الحالي. وعلى المدى المتوسط، تُقدّر البعثة الحاجة لضبط أوضاع الموازنة العامة بما يعادل نحو ٨% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تخفيض نمو الإنفاق الجاري وزيادة الإيرادات غير النفطية للحد تدريجيًا من العجز غير النفطي. وأكّدت البعثة على أهمية البدء في تنفيذ التدابير المقترحة لاحتواء العجز غير النفطي في المدى القريب، لأن التأخير في تنفذها سيؤدي إلى اتساع العجز مما سيتطلب معالجات أكبر في المستقبل.

- أشار البيان إلى أهمية مواصلة التركيز على احتواء زيادة التوظيف والمرتبات، حيث أن خلق الوظائف الحكومية وزيادة الأجور والمرتبات في القطاع العام تقلل الحوافز لدى المواطنين للعمل في القطاع الخاص. كذلك فإن فاتورة الدعومات الكبيرة تقلل مجال الحركة للاستثمارات في البنية التحتية والاجتماعية. وأشار البيان إلى أن دعومات الطاقة (الكهرباء والوقود التي تشكل نحو ٦% من الناتج المحلي الإجمالي) تغذي التبذير، وينبغي أن تكون مُوَجَّهة مع التدرج في موازاتها بالأسعار العالمية وضمان توفير شبكة أمان اجتماعي (Social Safety Net). وأكّد البيان أن ذلك يساهم في الأجل الطويل في تعزيز الكفاءة ويوفر مزيد من مساحة الحركة للمالية العامة. كما أكّد البيان الختامي على أهمية الحملات الإعلامية لنشر التوعية بتكلفة الدعومات على خزينة الدولة وفوائد الإصلاح المالي، وبالتالي توليد دعم شعبي لذلك.

- أكّدت البعثة على أهمية تطوير مصادر للإيرادات غير النفطية للموازنة العامة، وأشار البيان إلى تقدم محدود في بناء النظام الضريبي غير النفطي في دولة الكويت. وجاء الإصلاح الرئيسي في عام ٢٠٠٨، حيث تم تغيير ضريبة الدخل على الشركات (Corporate Income Tax-CIT) من ضريبة تدريجية إلى معدل ثابت قدره ١٥% للشركات الأجنبية. وترى بعثة

الصندوق إمكانية تطبيق هذه الضريبة على الشركات الكويتية. هذا، وتشجع البعثة الحكومة الكويتية على العمل بالتنسيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تنفيذ ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax – VAT).

- أشار البيان إلى أن الحكومة سوف تستفيد من تطوير إطار موازنة عامة متوسطة الأجل وتعزيز قدرة وحدة التخطيط المالي الكلي (Macro-Fiscal Unit – MFU) التابعة لوزارة المالية، وأكّدت البعثة على أهمية وجود نظم معلومات لإدارة المالية الحكومية (Government Financial Management Information System – GFMIS).

- ترى بعثة الصندوق أن السياسة النقدية الموائمة حاليًا تُعتبَر مناسبة، وأن أوضاع السيولة حاليًا داعمة لنمو الطلب على الائتمان. وأكّد البيان الختامي على أهمية مواصلة يقظة البنوك المحلية تجاه مخاطر الائتمان والاستمرار بتعزيز إدارة المخاطر لديها. كما أشارت البعثة إلى أنه في حالة تشدد الظروف المالية العالمية، على السلطات الاستمرار بأن تكون سبّاقة في إدارة السيولة واستخدام السياسات التحوطية الكلية (Macro-prudential Policies) لاحتواء المخاطر المالية الناشئة.

ب – التنويع وخلق فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص:

- أشار البيان إلى أهمية وأولوية التنويع الاقتصادي في مجالات يمكن أن توفر المزيد من فرص العمل، مضيفًا أن الزيادة المضطردة في القوى العاملة الوطنية تستدعي زيادة النمو في القطاعات غير النفطية، والاستثمار في التعليم، وإجراء إصلاحات في سوق العمل. وأشار البيان إلى أن تقليص هيمنة القطاع النفطي يتطلب إصلاحات هيكلية لتحفيز التنويع. فبالإضافة إلى تحديد مجالات استراتيجية للتنويع الاقتصادي لا بد من تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتنسيق مع القطاع الخاص في إقامة برامج تحسين المهارات، وتعزيز جودة التعليم، والتدريب المهني للمواطنين. وأشار البيان إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة للتخفيف جزئيًا من ندرة الأراضي المتاحة للقطاع الخاص. كما أكّد البيان على أن تشجيع الصناعات الموجّهة للتصدير سوف يدعم جهود الدولة في التنويع الاقتصادي.

- أشار البيان إلى حاجة الإدارة العامة لزيادة معايير الشفافية والحوكمة والفعالية، وأشاد بجهود إصدار قانون مكافحة الفساد وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، والسعي لتبسيط بعض العمليات البيروقراطية، وتخفيض التأخير في إصدار التراخيص للشركات الجديدة من خلال إنشاء نظام النافذة الواحدة (Single-Window System).

- رحّبت البعثة بصدور بعض القوانين الجديدة باعتبارها خطوة بالاتجاه الصحيح مثل قانون الشركات، وإنشاء الإطار المؤسساتي للشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public– Private Partnerships–PPP)، وإصدار قانون تشجيع الاستثمار المباشر بهدف تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة الاستثمارات في الكويت. كما أشار البيان إلى أن هناك العديد من التشريعات الجديدة التي لا تزال تحت التطوير بما في ذلك قوانين الإفلاس، والشفافية، والمناقصات العامة، والمنافسة. كما أشارت البعثة إلى التدابير المتعلقة بشطب الفائدة وإعادة جدولة جزء من ديون الأسر، مؤكِّدة أن مثل هذه التدابير أوجدت مخاطر أدبية (Moral Hazards) لدى البنوك والمقترضين، وتؤدي إلى نتائج عكسية لبناء ثقافة مالية فعالة وبيئة عمل ذات مصداقية، وعليه ينبغي تجنّب مثل تلك التدابير مستقبلاً.

- أشار البيان إلى أن أسواق الدين التي تعمل بشكلٍ جيد يمكن أن تساهم بشكلٍ حيوي في كفاءة الوساطة المالية. وأكّد البيان على أن وجود سوق دين محلية عميقة وسائلة سيوفر مصادر تمويل طويلة الأجل أكثر تنافسية من الائتمان المصرفي لتمويل الدين العام والشركات ومشاريع البنية التحتية. وأشار البيان إلى أهمية دور الحكومة وبنك الكويت المركزي في تطوير البنية التحتية القانونية والتشريعية والمؤسساتية لسوق الدين. وفي هذا الصدد، أشاد البيان بمبادرة بنك الكويت المركزي في تطوير منحنى العائد (Yield Curve) بإصدار سندات بنك الكويت المركزي (CBK Bonds) بفترة استحقاق من ٣ – ٦ أشهر، وإصدار سندات خزينة (Treasury Bonds) بفترة استحقاق من ١ – ١٠ سنوات. وأشارت البعثة إلى أنه يمكن لبنك الكويت المركزي أن ينظر في المستقبل لإصدار نشرة لتواريخ الإصدارات (Issuance Calendar) والعمل على زيادة حجم الإصدارات، وتفعيل نظام المزاد في تسعير الإصدارات (Price-based Auction System) إذا استدعت الظروف، لخلق منحنى عائد قياسي أكثر سيولة.

جـ – تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي:

- يشير البيان إلى أن معدلات الرسملة المرتفعة واستمرار الربحية وانخفاض القروض غير المنتظمة (NPLs) والمخصصات المرتفعة لدى البنوك المحلية تساهم في دعم الاستقرار المالي. ويذكر البيان الرقابة الجيدة لبنك الكويت المركزي على البنوك، مشيرًا إلى أن معدل كفاية رأس المال للبنوك المحلية بلغ نحو ١٨% (١٦% حسب الشريحة الأولى لرأس المال) في نهاية عام ٢٠١٢.

- أشار البيان إلى انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة (Non Performing Loans –NPLs) في البنوك الكويتية إلى نحو ٤,٤% في يونيو ٢٠١٣ مقابل نحو ٤,٩% في نهاية عام ٢٠١٢، وبلغت نسبة المخصصات لدى البنوك المحلية نحو ١٠٥% في نهاية يونيو ٢٠١٣، ويبلغ انكشاف البنوك المحلية على شركات الاستثمار المحلية نحو ٤,٣% من إجمالي محفظة القروض في نهاية عام ٢٠١٢، وتحتفظ البنوك بمخصصات كاملة مقابل مديونيتها على شركات الاستثمار المتعثرة، الأمر الذي يقلص مخاطر الائتمان والاستثمار لدى البنوك على قطاع تلك الشركات.

- رحّبت البعثة بدور بنك الكويت المركزي بتعزيز التعليمات في عام ٢٠١٢ لتقوية النظام المصرفي المحلي، حيث تم إدخال نسبة التمويل المستقر محل نسبة القروض إلى الودائع، وإصدار معايير الحوكمة، ومسودة المبادئ التوجيهية لتنفيذ بازل (٣)، ووضع معايير مشددة للمخصصات. ويشير البيان إلى الانكشاف الكبير للبنوك المحلية على قطاع العقار الذي يحتاج إلى مواصلة الرقابة اللصيقة، أخذًا في الاعتبار أن بعض شركات العقار المحلية لا تزال تحقق خسائر. وفي الوقت الذي لدى بنك الكويت المركزي تعليمات بشأن نسبة القروض إلى الودائع (Loan-to-Deposit) حسب أجل الاستحقاق وذلك للتخفيف من أثر تقلّبات الدورة الاقتصادية (Procyclicality)، أشار البيان إلى أن ربط نسبة القروض إلى القيمة (Loan-to-Value) حسب آجال الاستحقاق قد تساعد في احتواء الانكشاف المفرط على قطاع العقار وتخفيض التركزات الائتمانية (Credit Concentration).

- أشار البيان إلى أن توسّع البنوك الكويتية في الخارج يساهم في تنويع محافظها وجني الأرباح، إلاّ أن ذلك يُحمّل المخاطر. وأشار البيان إلى أن بنك الكويت المركزي يتعاون ويشارك ويقاسم المعلومات مع الجهات الرقابية الخارجية لتقييم الوضع المالي للفروع الخارجية للبنوك المحلية. وتماشيًا مع رأي لجنة بازل، تدعو البعثة بنك الكويت المركزي إلى مواصلة تعاونه مع أهم السلطات الرقابية للأفرع الخارجية للبنوك المحلية. وأشارت البعثة إلى أن التحسينات على إطار التسوية (Resolution) مستقبلاً وبما يتفق مع المبادئ التوجيهية لمجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board Guidelines) سوف يُسهّل التسوية المنسقة للمؤسسات المالية التي تعمل في أكثر من دولة.

- أكد البيان على أهمية تعزيز استقلالية بنك الكويت المركزي وظيفيًا ومؤسساتيًا (Institutional and Functional) مع العمل على تعزيز معايير الحوكمة والمساءلة. وأشارت البعثة إلى أهمية البناء على التقدم الحالي في تحسين التنظيم والإشراف، كما أكّدت على أن قيام بنك الكويت المركزي بتطوير إطار تحوطي كلي (Macro-Prudential Framework) أكثر رسمية وشفافية أمر مرغوب فيه. وأشارت إلى أهمية دور بنك الكويت المركزي في مجال الاستقرار المالي، وتحديد إطار التنسيق لذلك، والعمل على تعزيز استقلالية بنك الكويت المركزي جنبًا إلى جنب مع وضع الأسس القانونية لتحديد آلية وقيادة جهود تحقيق الاستقرار المالي لتولي مسئوليات الحيلولة دون وقوع الأزمات وإدارتها مما سيعزز قدرة السلطات على التعامل مع المخاطر النظامية.

- أشار البيان إلى الحاجة لاستعجال إعادة هيكلة بعض شركات الاستثمار المحلية، والمزيد من الإجراءات لتعزيز الإشراف التنظيمي على قطاع شركات الاستثمار، والمزيد من الإفصاح عن معلوماتها المالية، ورحّبت البعثة بالتحسينات في التنظيم والإشراف على القطاع المالي التي تقوم بها هيئة أسواق المال (CMA). وأشار البيان إلى أن قطاع شركات الاستثمار المحلية مستمر بتحقيق خسائر بالرغم من التراجع التدريجي في تلك الخسائر منذ عام ٢٠٠٨. ومع غياب إطار عمل للإفلاس وإعادة الهيكلة في دولة الكويت، فإن إجراءات إعادة هيكلة شركات الاستثمار المحلية تحتاج إلى وقت أطول. وذكر البيان أن الحكومة تعمل حاليًا على تنفيذ إطار عمل لتسوية الشركات (قانون الإعسار) بالتشاور مع البنك الدولي، كما أشارت البعثة

إلى أهمية إجراء مراجعة شاملة لقطاع شركات الاستثمار المحلية مع التركيز على دورها وأهدافها للاقتصاد المحلي وجدواها المالية.

- رحّب البيان بالقانون الجديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، أشار البيان إلى موافقة مجلس الوزراء الكويتي مؤخرًا على مشروع قرار إنشاء وحدة التحريات المالية وفقًا للمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هـ- قضايا أخرى

- يُشيد البيان الختامي بالتقدم الذي تم إحرازه في تحسين النظام الإحصائي في دولة الكويت، مشيرًا إلى الحاجة لمزيد من الجهد في مختلف مجالات البيانات الاقتصادية.

الكويت: مؤشرات اقتصادية ومالية

البيـــان	أولية	متوقعة	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الحسابات القومية والأسعار	(التغير السنوي %، ما لم يرد خلاف ذلك)		
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	**٥١,٣**	**٥١,٧**	**٥٢,٣**
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	**٦,٢**	**٠,٨**	**٢,٦**
– الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	١١,٧	٢,٠-	٠٠
– الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	٢,٢	٣,٠	٤,٤
سعر نفط خام الكويت التصديري (دولار أمريكي للبرميل)	**١٠٧,١**	**١٠٧,١**	**١٠٤,٠**
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميًا)	**٢,٩٨**	**٢,٩٣**	**٢,٩٣**
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم السنوي)	**٣,٢**	**٣,٠**	**٣,٥**
عمليات الموازنة (المالية العامة)	(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)		
الإيرادات العامة، ومنها:	**٧٠,٤**	**٦٨,٩**	**٦٨,٦**
– الإيرادات النفطية	٥٨,٣	٥٦,٤	٥٣,٨
– الدخل من الاستثمار	٨,٨	٩,١	١١,٣
الإنفاق العام	**٣٧,٠**	**٤١,٥**	**٤٣,٥**
– الإنفاق الجاري	٣٣,٠	٣٥,٧	٣٦,٦
– الإنفاق الرأسمالي	٤,١	٥,٩	٦,٩
العجز / الفائض الكلي	**٣٣,٤**	**٢٧,٤**	**٢٥,١**
النقود والائتمان	(مليون دينار كويتي)		
صافي الموجودات الأجنبية	**٢١,٣**	**١٧,٥**	**٨,٧**
المطالب على القطاع غير الحكومي	٣,٢	٧,٧	٨,٠
قطاع التجارة الخارجية	(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)		
الصادرات السلعية	**١٢٠,١**	**١١٥,١**	**١١١,٩**
الواردات السلعية	**٢٢,٦-**	**٢٤,٠-**	**٢٥,٩-**
فائض الحساب الجاري	**٤٣,٢**	**٣٨,٧**	**٣٧,٧**

المصدر: البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الكويت بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣.